

وضعية حقوق الإنسان في العالم العربي



من أعمال المرحوم الفنان نعمان فارس

سبعون ألف طفل ولدوا وترعرعوا في ظل الحروب

جيدة مثل تدني مستوى الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، أو خدمات المياه، أو محدودية وسائل الإنتاج وسبل العيش بغرض توفير خدمات مستدامة والخدمات على المستوى القاعدي. وترتكز هذه المبادرة على الشركاء المحليين المحتملين للقيام بدور قيادي في تنمية المجتمع المحلي في إطار من الدعم التقني تقوده الحكومة على المستويين الاتحادي والولائي لتعبئة الموارد البشرية والمالية والإشراف على الشراكات بين مختلف الوكالات. ودابت اليونيسيف منذ عام ٢٠٠٧ على دعم هذه المبادرة في أكثر من ٢٠ مجتمعاً من المجتمعات المحلية في كل من شمال وجنوب السودان تأسيساً على برنامج سابق يسمى بالمجتمعات الصديقة للأطفال بدأ منذ عام ٢٠٠٢. وقد قام البرنامج بدعم ٧٥٠ مجتمعاً محلياً في شمال السودان لتطوير مشاريع ذاتية الإدارة لصالح النساء والأطفال. وقد ظل تشجيع بناء السلام من خلال التنمية هو القاسم المشترك في هذه العمليات، وذلك بتشجيع المجتمعات المحلية من مختلف الجماعات القبلية على العمل معاً بشكل فعال لتقاسم الموارد وخلق فرص مشتركة. وفي الوقت الذي تقوم فيه بالاستثمار في بناء السلام في هذه المجتمعات إلا أننا لا نزال ندرك أن بلوغ السلام وتحقيقه يتطلب وقتاً طويلاً لبعض المجتمعات المحلية في السودان.

عن حقوق الطفل في السياسات والممارسات بدءاً قانون الطفل في جنوب السودان الذي وقع عليه مؤخراً، مروراً بمراجعة قانون القوات المسلحة في الشمال، وإنشاء وحدات حماية الأسرة والطفل ضمن الوحدات العاملة بالشرطة السودانية في سبع ولايات، إضافة للترام مدير عام قوات الشرطة بوجود هذه الوحدات في كل الولايات الشمالية وانطلاق دورات تدريب الباحثين الاجتماعيين في كل ولايات جنوب السودان هذا العام. كما إن الجهود والمُسؤولية تجاه قضايا الطفل والإجراءات التي اتخذت بشأن احتياجات الأطفال ظاهرة للعيان. إن تعزيز وخلق بيئة حامية للأطفال يستغرق وقتاً طويلاً لا سيما في فترات ما بعد انتهاء النزاعات حيث ينصب التركيز على تقديم الخدمات للأطفال بدلاً من تطوير النظم والهياكل التي تضمن هذه الخدمات كحج أساسي. ففي السودان مثلاً اعتقد أن الخطوات التي اتخذت في السنوات الثلاث الماضية بصورة منتظمة لحماية الأطفال ذات أهمية كبيرة وسوف تعمل على ضمان وتوسيع حقوق الطفل في قلب عملية التنمية. ومنذ عام ٢٠٠٧ ظلت اليونيسيف تعمل مع كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وغيرها من شركاء التنمية والمجتمعات المحلية، لدعم المبادأة المتكاملة للإنعاش والتنمية والتي تستهدف المجتمعات المحلية التي لم تلبى احتياجاتها بصورة



العامين الماضيين مقارنة بـ ١٠ ملايين شخص في العام الماضي فقط تم الوصول إليهم عن طريق الحملات الإعلامية حول أسباب إنتقال مرض الإيدز وأساليب الوقاية منه. ولأول مرة في العام المقبل ستصير التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية القومية في المدارس في ولايات الشمال، مما يؤكد على أهمية تثقيف الشباب ومساعدتهم على حماية أنفسهم. وعبر كل المؤسسات في السودان لاحظت أن هنالك إعترافاً متزايداً بالحاجة إلى التعبير

والصحة والتعليم، و منذ انطلاقتها تمكنت المبادرة السودانية لتسريع بناء الطفل من تغطية ٥.٥ ملايين طفل باستخدام توليفة ناجحة من حيث التكلفة وبساطة الأنشطة الصحية المرتبطة بتعزيز مهارات العاملين المحليين في مجال الصحة المحلية بغرض الحفاظ على صحة الأطفال ونموهم على المدى الطويل. إضافة لذلك فقد أصبحت زيادة الالتحاق بالمدارس ثمرة من «ثمار السلام» الواضحة للعيان منذ عام ٢٠٠٥. حيث تعرض التعليم لأضرار بالغة من جراء سنوات طويلة من الصراع. وتمثل هذه الزيادة نسبة مقدرة من حيث التحاق التلاميذ بالمدارس في ولايات شمال السودان في وقت زاد فيه عدد التلاميذ إلى ثلاثة أضعاف في جنوب السودان. وقد استفاد أكثر من ٢٦٠٠٠ معلم من دورات التدريب التي تدعمها اليونيسيف منذ عام ٢٠٠٦ مكنتهم من تقديم مستوى أعلى من التعليم لطلابهم كما تمت صيانة ما يقارب من ٥٠٠٠ فصلاً دراسياً أو بنيت بالكامل الفترة نفسها مما أدى إلى زيادة فرص التعليم للطلاب وترقية وتعزيز بيئة التعلم. أيضاً هنالك جهود مقدرة تمت في مجال ترقية المناهج الدراسية لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات الأطفال. ◇

المدير التنفيذي لليونسيف بالخرطوم اول اسس في مؤتمر صحفي عقده تقريراً حول اوضاع اطفال السودان. الوعي بحقوق الطفل في السودان. تناول التقرير بعضاً من الإنجازات التي تحققت للأطفال، والتأكيد على بعض التحديات التي ما يزال الأطفال يواجهونها. فقد إنخفضت في السنوات الأخيرة معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من أُل ١٥٦ طفلاً من أُل ١٠٠٠ يولدون أحياء قبل توقيع اتفاق السلام إلى ١١٢، كما أن جهودنا الرامية إلى بلوغ أهداف الألفية الثالثة للتنمية تهدف إلى تخفيض معدلات الوفيات إلى ٨٣ حالة وفاة في جنوب السودان، و ٤١ حالة فقط في الولايات الشمالية قد شملت هذه الجهود القيام باستثمارات ضخمة في حملات التحصين ضد شلل الأطفال بغرض بلوغ ٩ ملايين طفل محصنين في العام القادم، كما وفرت حملات التحصين ضد الحصبة الحماية لـ ٨ ملايين من الأطفال منذ عام ٢٠٠٥. وقد أدى الاستثمار في تحسين خدمات المياه وإصحاح البيئة مصحوباً بخدمات تعزيز الصحة إلى خفض في عدد حالات الإصابة بالإسهال في ولايات شمال السودان. في عام ٢٠٠٧ أطلقت اليونيسيف وشركائها المبادرة السودانية لتسريع بقاء الطفل و التي أدمجت عدداً من هذه الإنجازات إلى جانب توزيع الناموسيات المتسعة للوقاية من الملاريا، و القضاء على الديدان، والنوعية بأهمية غسيل الأيدي وتحسين ممارسات التغذية

قيادة بحزب الأمة يدعو لفصل الوعاء الطائفي عن الحزبي

قيادي بالشيوعي: الديمقراطية لم تجد الفرصة الكاملة للتطبيق في السودان

ولا الانتصار رأيهم في الإمام الصادق المهدي، وكذلك لا نجد أن السيدين لديهما أصلاً النية في التخلي طواعية عن زعامة ورئاسة حزبيهما. المسألة هنا تعني أن الإرتباط عقائدي بين المنسوبين هنا وهناك وهو ما يدعو البعض لتجميد نشاطهم كما يحدث في حزب الأمة أو ينشئ الحزب إلى تيارات متعددة كما يحدث في الإتحادي الديمقراطي. والديمقراطية في الأحزاب لن تأتي إلا عندما يفصل الأنصارى ولاءه الطائفي عن حزبه وان يعارض زعيمه أو إمامه بحرية كاملة، لكن هذا لن يحدث في أقرب العاجل، لأن الفصل بين الولاء الطائفي والحزبي ما زال حديثاً ويحتاج لزم طويل حتى يتمكن الناس منه ذهنياً ويمارسوا نشاطهم الحزبي بحرية وليس بتبعية الطائفة.

ومن جانبه قال الأستاذ تاج السر عثمان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لـ "الميدان" أن الحزب الذي تأسس منذ العام ١٩٤٦م عاش ظروفًا جعلته يعمل في سريّة طوال سنين عدّة لأنّ أول نظام شمولي استولى على الحكم جاء بعد الإستقلال بعامين، وأيضاً النظام المايوي الذي استمر طوال ١٦ عاماً، وكذلك النظام الحالي، وأشار إلى أنّ هذا المناخ غير مناسب لتطور الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وأنّ إستيلاء



رئيس الحزب الحالي أو حتى الدعوة لتحديد رئاسته، هنا ينبغي أن نجيب على سؤال مهم هل تصلح الديمقراطية الغربية للتطبيق في السودان؟ هذا السؤال يجب أن يلقى الجواب الكامل قبل أن نستمر في مقاومة النظام الشمولي الحالي، ولكن برغم ذلك نرى أن المطلوب من المنتهين لكل هذه الأحزاب الإستمرار في المحاولة لإشاعة الديمقراطية داخل تنظيماتهم بالرغم من صعوبة ذلك لأن الولاء الطائفي أقوى من الحزبي لأنك عندما تتحدث عن حزب الأمة فهذا يعني أن الحديث يشمل طائفة الأنصار، والناس تناقش هنا كل شيء بجديّة مالم يتعارض مع رأي زعيم الحزب والطائفة لأنه عندما تتخفى الديمقراطية يظهر الولاء الطائفي، لذلك أرى من الصعوبة أيضاً أن يغير أيضاً منسوبي طائفة الحزبية رأيهم في السيد محمد عثمان الميرغني

الخرطوم الميدان/ تصوير محمد محمود تباين رأي قيادات الحزب الشيوعي وحزب الأمة القومي حول مدى تجنر الديمقراطية ووجودها داخل الأحزاب ففي الوقت الذي دعا فيه الأستاذ صلاح إبراهيم عضو المكتب السياسي بالأمة إلى ضرورة فصل الولاء الطائفي عن الحزب لتتمكن الديمقراطية من أخذ فرصتها، قال تاج السر عثمان عضو مركزية الشيوعي أن الديمقراطية لم تأخذ فرصتها الكاملة للتطبيق في السودان، مبيّناً أن البلاد ظلت تحت الحكم الشمولي بينما نالت فترات الحكم الديمقراطي فرصة أقل. وفيما يلي نورد آراء القيادات حول مدى توفر الديمقراطية داخل القوى السياسية:

أجهزة الحزب: وفي هذا الصدد يقول الأستاذ صلاح إبراهيم أحمد عضو المكتب السياسي لحزب الأمة القومي لـ "الميدان" أن الأحزاب التي تعتمد على الولاء الطائفي يتم فيها الخلط بين هذا النوع من الولاء والانتماء الحزبي، لذلك فإن هذا الولاء لا يمكن أجهزة الأحزاب من إتخاذ القرارات السياسية الصحيحة طالما أنها تتعارض مع رغبة رئيس الحزب ودساتير هذه الأحزاب فتفتقد لوجود التداول للمناصب خاصة منصب الرئيس وبالرغم من ذلك، نطالب الحكومة بتداول سلمي للسلطة، ولا عجب أنه لا يوجد تحديد لعدد



افق...مفتوح عفاف ابوكشوة

تجربة التجمع جديرة بالتقييم والمراجعة هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بصدد عقد اجتماعات لإجراء تقييم متكامل لأداء التجمع الوطني خلال مسيرته السياسية بوصفه كيان جامع للمعارضة السودانية. بالداخل والخارج ولا ينكر دور التجمع في أحداث حراك سياسي بالسودان إلا مكابر. وبالرغم من الانقسامات التي صاحبت عمل التجمع. لقد لعب التجمع الوطني دوراً محورياً في تغيير النظام الشمولي الأحادي وساهم في توسيع هامش الحريات، وإلقاء الضوء على المشكلة السودانية إقليمياً ودولياً. وتوج التجمع نضاله السياسي السلمي المسلح بتوقيع اتفاق القاهرة مع الحكومة والذي أفضى إلى مشاركة ممثلين للتجمع بالجهاز التشريعي للدفع بتغيير القوانين المقيدة للحريات وإجراء تحول ديمقراطي حقيقي على أرض الواقع وإنقاذ الاتفاقيات المبرمة. إن تجربة التجمع الوطني الديمقراطي (المعارض) بالداخل والخارج جديرة بالتقييم والمراجعة وفق أسس ديمقراطية وبشفافية ووضوح وإبراز الجوانب السلبية والإيجابية والاستفادة من التجربة واستلهام المستقبل من خلالها. لذلك ينبغي أن تناقش اجتماعات التقييم بحضور رئيس التجمع مولانا الميرغني وكافة أعضاء هيئة القيادة أداء التجمع في كل الجوانب السياسية والاجتماعية والمالية (المسكوت عنها) وعلى مستوى العلاقات الدولية والدبلوماسية وأن لا يقتصر التقييم على القضايا الإنية المتعلقة بمشاركة في البرلمان أو عدهما.